مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مقالات RCD

4

إشـكاليات الهجـرة غير الشـرعية في العراق

ظواهر مخيفة وأزمة متفاقمة

الكاتب
أ.د. أسعد كاظم شبيب

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مقالات RCD

إشكاليات الهجرة غير الشرعية في العراق

ظواهر مخيفة وأزمة متفاقمة

الكاتب

أ.د. أسعد كاظم شبيب

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهر. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70 شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

إشكاليات الهجرة غير الشرعية في العراق

ظواهر مخيفة وأزمة متفاقمة

مدخل

قد لا يبدو العراق محطة بارزة للهجرة غير الشرعية العكسية مثلما هي الدول الغربية التي تستقبل آلاف المهاجرين غير الشرعيين إسبوعياً لأسباب عديدة، فالعراق من الدول التي يهاجر منها المواطنون إلى دول العالم المتقدم، شأنه في ذلك شأن العديد من دول الشرق الأوسط ولاسيما بعد سقوط النظام الاستبدادي 2003 وظهور التنظيمات الإرهابية، وضعف الاندماج الوطني، وبروز الطائفية.

في قبال ذلك يستقبل العراق هجرة غير شرعية متعددة الأسباب باتجاه الداخل، باتت تشكل تحدياً كبيراً من عدة مجالات ولاسيما المجال السيادي والأمني والاقتصادي، وتثير إشكاليات اجتماعية، واقتصادية، وامنية لما يشهده البلد من ارتفاع اعداد المهاجرين غير الشرعيين، وهي بذلك لا تقل خطورة عن ظواهر اجتماعية اجتاحت البلاد مثل ظاهرة المخدرات، كما ان هناك أصنافا من الهجرة قد تمثل تهديداً للأمن الوطني أو ذريعة للتدخل الخارجي في شؤون الدولة واجتياح أراضيها، مثلما حدث في المنطقة الشمالية، بسبب تواجد حزب العمال الكردستاني ((PKK، مع ان بعض أنواع الهجرة ولاسيما العمالة الأجنبية الرخيصة منها لا تخلو من إيجابيات، خصوصاً لأصحاب رؤوس الأموال في القطاع الخاص، في حين يظل العامل الإنساني بالتعامل مع الهجرة موضوعاً مقدساً، خاصة اذا ما كانت متوافقة مع القوانين والأعراف السائدة في البلد. من هنا وجب تشخيص هذه الظاهرة، ودراسة مخاطرها، ووضع الحلول المناسبة لها.

أصناف الهجرة غير الشرعية

تُصنّف الهجرة غير الشرعية في العراق بحسب دوافعها واسبابها، وكالآتي:

1- العمالة الأجنبية والاقتصاد العراقي المتآكل

يتسم هذا النوع من العمالة بنمط الاستقرار الدائم أو المؤقت في موطن العمل، وتكون أحياناً من دون وجود السند القانوني. وفي ذلك تشير التقارير إلى انتشارها بصورة كبيرة في العراق، وشمل تواجدها اغلب القطاعات الحيوية ولاسيما النفطية منها والخدمية، كما انها ترتكز بصورة أساسية في القطاع الخاص، لما يوفره من حرية في تشغيل العمالة، ويمكن ان نصفها على انها استخدام العمالة من الخارج بخلاف المواطنين الأصليين للبلد، حيث يتم جلب هذه العمالة لتنتشر في مناطق مختلفة من العراق، من كردستان حتى البصرة.

أما من حيث مصدر العمالة الأجنبية غير الشرعية في العراق فهناك جنسيات مختلفة اجنبية وحتى عربية أبرزها: (أثيوبيا، كينيا، نيبال، أندونيسيا، لبنان، وسوريا)، في حين عدَّت مصادر مختصة بهذا الموضوع ان هناك أربعة بلدان من الدول المذكورة تشكل المصادر الأساسية والأخطر في الهجرة غير الشرعية إلى العراق، وهذه الدول هي كل من (بنغلادش، وباكستان، وإيران، أفغانستان).

ليس هناك احصائيات رسمية صادرة من الجهات الحكومية حول العمالة الأجنبية، وهذا ما صرّحت وزارة الداخلية في أواخر شهر حزيران (يونيو) 2023 من عدم توفر احصائية رسمية لأعداد العمالة الاجنبية في العراق: لا يمكن لأي مسح ميداني أو بحث التوصل إلى العدد الحقيقي أو التقريبي للعمالة الاجنبية في العراق، وأضافت ان التوصل إلى اعدادهم يعني التوصل إليهم، ولو توصلنا إليهم جميعاً لكانوا مسفَّرين حالياً بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم[]. وهذا ما أكدته أيضا وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، من خلال اشارتها إلى عدم وجود إحصائية دقيقة عن حجم العمالة الأجنبية غير المرخصة: لا يمكن لأي جهة تحديد أعداد هؤلاء العمال بشكل دقيق، لأنهم لم يدخلوا العراق بصفة العمل، بل من طريق تأشيرات سياحية، وعند دخولهم يباشرون العمل بشكل غير قانوني[]. وهذا ما وجدناه في كتابة هذه الورقة عند التواصل مع المؤسسات أو الافراد ذوي العلاقة من الامن الوطني، وجهاز المخابرات، ووزارة الداخلية وغيرهم فإنها لم تعطِ نسباً محددة، في قبال ذلك استطعنا الحصول على بعض الاحصائيات من مصادر امنية متعددة للذين تم إلقاء القبض عليهم من المهاجرين غير الشرعيين أو العمالة الاجنبية في بعض المحافظات ولاسيما الحدودية منها، والكيفية التي يدخل بها هؤلاء، ونقاط تمركزهم كما سيتضح لاحقاً والتي يمكن لنا اعتبارها عينة تُقاس بها النسب الكلية.

ووفقاً للأرقام التقديرية التي قدّمتها مؤسسات رسمية وغير رسمية في العراق فإن العمالة الأجنبية في العراق في تزايد، وقد تجاوزت (المليون) عامل، ومن ذلك ما قدمه وزير العمل والشؤون الاجتماعية في الحكومة الحالية السيد أحمد الأسدي، فإنه يوجد مليون عامل أجنبي غير مرخص في العراق[]. فيما قال وزير العمل الاسبق السيد باسم عبد الزمان في تموز (يوليو) 2019 إن عدد العمال الأجانب بلغ (750 ألفا)[]. فيما كانت نسبة العمالة الأجنبية المرخصة من قبل وزارة العمل نحو (160 ألفاً). كما ان هناك نسبة من العمالة العربية بما يقارب (20 ألف عامل لبناني) و(300 ألف عامل سوري) في العراق، وأن اغلبهم موجودون بصفة غير قانونية[]. في حين قدّرت احصائيات أخرى وجود السوريين مع عوائلهم في العراق من (10,000 إلى 15,000) يتوزعون ما بين بغداد، ومناطق الفرات الأوسط، وإقليم كردستان.

ووفقاً لمصادر رسمية رفضت الكشف عن نفسها فإن احدى المحافظات العراقية الحدودية سجلت خلال النصف الاول من هذا عام 2023 من الذين تم القاء القبض عليهم من قبل الأجهزة الأمنية المختصة اكثر من (240) شخصاً من جنسيات اجنبية مختلفة، واذا عممنا هذه النسبة على الستة اشهر للسنة فقد يصل العدد في محافظة واحدة إلى (500) شخص، وعندما نأخذ هذا الرقم كعينة تقريبية على المحافظات العراقية الثمان عشرة فإن العدد الاجمالي للذين يُلقى القبض عليهم فقط من قبل الأجهزة الأمنية يتجاوز الـ(9,000)

شخصاً، في الوقت نفسه كشف مصدر امني بأن اكثر من (100) شخص يدخلون العراق يومياً من إحدى الدول الأربعة المشار لها، وحدد بالذكر باكستان، وهكذا أيضاً وبنسب متباينة من دول: ايران، وبنغلادش، والى حدٍ ما افغانستان، وأشار إلى ان هؤلاء يدخلون بطرق مختلفة اغلبهم بصور غير شرعية. في حين يظل الرقم الأعلى من الذين لا تستطيع الأجهزة الأمنية إلقاء القبض عليهم لأسباب تتعلق بارتباط هؤلاء الأشخاص بمؤسسات أو اشخاص ذوي صلة بالكيانات أو الجماعات السياسية، والشركات الاقتصادية والمالية والربحية النافذة وما إلى ذلك، ومن ثم لا تستطيع القوات الأمنية تنفيذ واجباتها لما توفره هذه الكيانات من حماية لهم في قبال الخدمات التي يقدمونها لها بمختلف المجالات لاسيما الخدمية، إضافة إلى أسباب فنية اخرى.

أما عن المنافذ التي يدخل منها هؤلاء فتختلف نوعاً ومكاناً، إذ يعتمد قسمٌ منهم الآليات الأصولية، ويتحولون بعد ذلك إلى مهاجرين غير شرعيين، وآخرين يلجأون إلى الطرق غير القانونية بالاعتماد على المافيات المختصة بالتهريب، وعبر منافذ متعددة ابزرها السليمانية في إقليم كردستان، ومدن عراقية أخرى مثل العمارة والبصرة، والكوت.

ويلجأ أغلب العمال الأجانب إلى إيجاد وسيلة تهريب للدخول إلى العراق نظراً لتكلفة إجازة الاستثمار، ففي العادة تستخدم مكاتب التوظيف العمالة الأجنبية بناءً على اجازات الاستثمار التي تجيز للشركات والمستثمرين دخول (50٪) من العمالة المطلوبة المقدرة لمشاريعهم، فهذه الطريقة الأصولية لدخولهم، في حين تمثّل المافيات، وعصابات الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، وحتى بعض الجهات السياسية والدينية طرقاً اسهل في تهريب العمالة، تحت عناوين واسباب مختلفة، ومن دون شك فإن مكاتب التوظيف التي تعمل منها بخلاف قانون اقامة الأجانب رقم (76) لسنة 2017() لا تستطيع تأدية هكذا عمل فيه مخالفة للقوانين من دون حماية سياسية وارتباط بجماعات وكيانات سياسية وعسكرية ذات نزعة مافيوية.

إن النتيجة الحتمية لذلك هي الضغط الكبير على فرص العمل في العراق، لأن العامل الاجنبي يدخل إلى البلاد بصفة زائر، وبعدها يعمل بصفة غير شرعية، وينافس العمالة المحلية، وبهذا فهو يتجاوز على ضوابط قانون الإقامة.

ومن الجدير بالذكر أن أعداداً كبيرة من العمالة الأجنبية لا تدخل إلى البلاد بتأشيرات عمل، وانما بسمات دخول لزيارات دينية وغيرها، لكنهم يتوجهون بعد الدخول نحو العمل في السوق المحلية، والمراكز التجارية، وعلى الرغم من الحملات التي تشنّها وزارة الداخلية بين الحين والآخر لغرض تسفير هؤلاء، إلا أن نسباً كبيرة من العمالة الأجنبية باتت تنافس العمالة المحلية في أبسط الأعمال(). ومن دلائل ذلك ما تقوم به مديرية شؤون الإقامة وبالاشتراك مع استخبارات الوافدين وبالتنسيق مع القوة الماسكة للأرض من إلقاء القبض على اعداد من الأجانب في مناطق مختلفة من العراق، ومن ذلك العاصمة بغداد(). كما أعلنت وزارة الداخلية، منتصف شهر حزيران (يونيو) 2023 عن إلقاء القبض على اكثر من (25) متسللاً أجنبياً حاولوا تجاوز الحدود بطريقة غير شرعية(). وما إلى ذلك من حملات يومية، وشهرية وسنوية تقوم بها الأجهزة الأمنية المختصة.

وعن استمرار دخول العمالة الأجنبية ولاسيما الآسيوية لغاية الآن، تشير التقارير من إنّ هناك العديد من عمليات التهريب تصاحب دخول هؤلاء العمال، وأبرز الطرق هي استغلال السياحة الدينية من أجل الدخول إلى بغداد وباقي المحافظات العراقية وزجّهم في سوق العمل دون رخصة، وبذلك يحتاج هذا الموضوع إلى تدخل تنظيمي عالي المستوى ما بين كل الجهات التنفيذية والتشريعية والدينية المسؤولة، لسد الفجوة التي يستغلها الافراد في الوفود بطريقة غير شرعية إلى البلد. وإيقاف ما يُوصف بـ»الفوضى الكبيرة» في ملف العمالة، كون أنّ «وزارة العمل أهملت هذا الملف وركزت على شبكة الحماية وغيرها من المواضيع التي لا تمنح فرص العمل للعراقيين»، وفي الوقت نفسه فإن البلد بحاجة إلى قوانين جديدة متخصصة لتنظيم سوق العمل في البلاد.

وتقول وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بأنها تحاول تنظيم هذا الملف من خلال إصدار قرار يعدل نسبة تشغيل العمالة الوطنية في المشاريع الاستثمارية، لتكون بنسبة (70٪) مقابل (30٪) من العمالة الأجنبية، وإن هذا التعديل سيسهم في توفير فرص عمل أكثر للعاطلين من العراقيين. وبخصوص العمالة الوافدة بطرق غير رسمية أفادت أنها عملت على تشكيل لجنة تتكون من وزير الداخلية، ووزير العمل، ووزيرة الهجرة والمهجرين، ووكيل وزارة الخارجية، وممثل لإقليم كردستان، وان اللجنة أصدرت في اجتماعها الأول عدة قرارات تخص العمالة الأجنبية الموجودة بشكل غير قانوني، منها منحهم فترة (45 يوماً) للتسجيل في وزارة العمل ودائرة الإقامة، وبعكس ذلك يتم تسفيرهم ومنعهم من دخول البلاد مدة خمس سنوات تالية.

اما لجنة العمل والشؤون الاجتماعية والهجرة والمهجرين النيابية، فقد أعلنت عن توحيد جهود وزارتي (الداخلية، العمل والشؤون الاجتماعية) مع اقليم كردستان للحد من دخول العمالة الاجنبية غير الشرعية، كون اغلب العاملين الوافدين إلى البلاد يدخلون عن طريق المنافذ التابعة للإقليم[]. بالإضافة إلى منافذ أخرى ومناسبات محددة.

2- الهجرة العرقية والدينية وهواجس السيادة والدولة في العراق

يعد العراق من البلدان التي تعرضت إلى موجات كبيرة من الهجرة إلى الداخل لأسباب عرقية ودينية، فمنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة على الأقل شكّل وجود المجموعات والافراد من قوميات مختلفة كالتركمان والفرس نسبةً ملحوظة في عددٍ من المدن، كما كانت الهجرة في العراق في كثير من الأحيان هي إما لأسباب راجعة إلى الاحتلالات العسكرية والثقافية أو لأسباب تعود إلى الحصول على العمل أو عوامل الاضطهاد السياسي التي تتعرض لها المجموعات الدينية والعرقية الاقل عدداً في بلدانهم، ومن ذلك هو هجرة الكثير من اكراد سوريا، وتركيا، وإيران بصورة شرعية وغير شرعية إلى العراق، خصوصاً في منطقة إقليم كردستان العراق، كما ان هذه المجموعات تلجأ للعمل العسكري أو السياسي المعارض كـ(حزب العمال الكردستاني- PKK ضد الأنظمة في بلدانهم الاصلية من العراق كونه يشكل لها بيئة آمنة للعمل، حيث تسهم الجغرافية السياسية مثل الحدود الطويلة المشتركة والمناطق الجبلية قواعد ملائمة لها، ويقدر اعداد أعضاء حزب العمال الكردستاني

(PKK) بما يقارب الـ(5,000)، يتواجد اغلبهم على الأراضي العراقية من إقليم كردستان. من هنا عدّ مراقبون تواجد حزب العمال في الإقليم، وتمدده ايضاً باتجاه مدينة كركوك المتنازع عليها تطوراً نوعياً خطيراً، ويعطي ذريعة للدولة التركية بتكثيف القصف ليصل إلى مدينة كركوك، كما أنه يسعى للسيطرة على حقول النفط والغاز بتلك المناطق، وخاصة التي جرى اكتشافها مؤخراً.

وقبل سقوط نظام صدام حسين عام 2003، قدّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد الكرد الإيرانيين الموجودون في العراق بحوالي 16 ألفاً، وكان أغلبهم يتمركز في (مخيم الطاش) في محافظة الأنبار منذ ثمانينات القرن الماضي. ونتيجة لتدهور الوضع الأمني بعد 2003، أخليَ المخيم، ونُقل سكانه إلى اقليم كردستان. واليوم تشير احصائيات إلى أن عدد الكرد الإيرانيين في العراق يقترب من (40 ألف) لاجئ، غالبيتهم يستوطنون إقليم كردستان، وهو الامر ذاته مع مخيم (اشرف) في ديالى، الذي أغلق بالكامل مؤخراً، وكان يضم خليطاً من اطياف المعارضة الإيرانية اغلبهم بما يعرف بـ(مجاهدي خلق) وانتقل قسمٌ منها بمعسكر جديد قرب العاصمة بغداد، ويعود ذلك اثر تهديدات أمنية من قبل جماعات مسلحة، وتوزّعت مقرات الأحزاب الكردية الإيرانية في عدة مناطق بالإقليم، ويمتلك أغلب هذه الأحزاب أجنحة مسلحة، لكنها على عكس (PKK)، لا تقوم بنشاطات مسلحة واضحة داخل الإقليم، وينتشر أعضاؤها غالباً في مقرات إيواء لعائلات، إلى جانب مواقع عسكرية صغيرة في الجيوب الحدودية مع إيران، فضلاً عن محدودية نشاطها الإعلامي[].

من جانب ثانٍ فإن توفر المناخات الدينية أو حتى اسباب الدراسات العقائدية والفقهية أحياناً تدخل عاملاً مساعداً للهجرة الشرعية وغير الشرعية في العراق، ووفقاً لبعض المصادر فإن هناك مؤشرات حول تزايد هذا النوع من الهجرة. فحسب المنظمة الدولية للهجرة فإن عدد السكان الأجانب في البلاد قد ارتفع بنسبة 338٪ منذ عام 1990 وصولاً إلى مرحلة ما بعد سيطرة تنظيم داعش على العراق في عام 2016[]. وتقول المنظمة إن البلد يستضيف أقل عدد من المهاجرين، مقارنة بالدول المجاورة في الشرق الأوسط مثل الأردن، ولبنان. ومع ذلك، فقد ارتفعت أعداد السكان الأجانب بما يفوق الثلاثة أضعاف، وهي زيادة «تعزى إلى حد كبير إلى تدفق اللاجئين أو المهاجرين لاسيما من بعض دول الجوار ودول إسلامية اخرى، وتوضح نتائج الملف أن الهجرة في شمال العراق ترتبط إلى حدٍ كبير بالصراع، بينما ترتبط الظاهرة في الجنوب بعوامل كسب العيش في الأعم الاغلب.

وهنا تُقرأ الهجرة على أسس دينية من زاويتين، احداهما ان العديد من المدن في العراق هي مدن عابرة للحدود، ومن ذلك على سبيل المثال مدينتي النجف الاشرف وكربلاء المقدسة، فهما من المدن التي تستقبل سنوياً عشرات الآلاف من خارج العراق عرباً وأجانب ممن يقصدون زيارة العتبات المقدسة، إضافةً إلى مدن أخرى مثل الكاظمية في العاصمة بغداد، وسامراء شمال غرب العاصمة، وثانيهما وجود الحوزة العلمية في مدينة النجف الاشرف، حيث تعد بمثابة جامعة دينية كبرى لطالبي العلوم الدينية من مختلف دول العالم ولاسيما الشيعي منه. ومن ثم يشكل هذا الموضوع أي الدراسة في حوزة النجف

العلمية محط اهتمام، ولا غريب ان ترى أبرز اساطينها من العلماء هم من جنسيات وقوميات مختلفة مثل إيران، وأفغانستان، وباكستان، وتركيا، وغيرهم. على الرغم من وجود قوانين الإقامة التي تسمح للزوار وطلبة العلوم الدينية بالإقامة، ومن ثم تجديد هذه الإقامة لكن في أحيان أخرى تظهر ما يمكن أن نسميه المدن داخل المدينة الواحدة وتجد مجموعات الضغط الدينية ملجأ يستفاد منه من يريد الإقامة الدائمة في العراق تحت أي عنوان كان، موظفة هذه العناصر لأسباب مختلفة قد لا تلتقي بالمرة مع الأهداف الدينية العليا.

وفي سياق آخر على مستوى نسب الهجرة غير الشرعية على المستويات العرقية والدينية، صحيح ان هناك قلة في المصادر والنسب حول اعداد وجنسيات القاطنين في العراق من قوميات، واعراق متنوعة لكن هناك من يعدها نسباً متوسطة إلى حدٍ ما، إذ تقدر نسبة الأجانب المتواجدين بطريقة غير شرعية بحسب احصائيات غير رسمية في بعض المدن الدينية في عام 2014 بحوالي (4,500) شخص، وقد يصل هذا العدد في عام 2023 إلى (7,500) شخص.

والأخطر من ذلك ان العديد من الذين يدخلون إلى العراق تحت عناوين الزيارات الدينية أو الدراسة في الحوزة العلمية يتحولون فيما بعد إلى هجرة غير شرعية تستهدف إما العمل أو طرق أخرى مثل التسول وما إلى ذلك من ظواهر خطيرة، وهذا ما أشارت له وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مؤخراً، من وجود مئات الآلاف من العمالة القادمة من بعض الدول الإسلامية كباكستان بطريقة غير الشرعية التي تدخل بصيغة سياحة، أو زيارات دينية.

ثالثاً: مخاطر الهجرة غير الشرعية على العراق وهل من افقٍ للمعالجة؟

تشير التقارير إلى ان تحديات ومخاطر الهجرة غير الشرعية تتمثل بصورتين تلخصان واقع العمالة الوافدة في العراق، وتأثيراتها المجتمعية سلباً وإيجاباً. ففي حين لا ينكر الدور الكبير الذي تلعبه في زيادة العملية الإنتاجية، وخفض تكاليفها، وإشغال بعض المهن التي تتطلب خبرات معينة، أو مهارات خاصة، نجد أن تلك العمالة تحولت إلى مشكلة حقيقية تستدعي التصدي العاجل لها. خاصة مع عجز الدولة عن توظيف مواطنيها، وارتفاع معدلات البطالة. وتحول ميزان العمل في القطاع الخاص لصالح العمالة الوافدة. إذ بات أصحاب العمل يفضلون العامل الوافد، بسبب انخفاض أجوره، وقلة متطلباته.

ففي مقابل ذلك، كشفت وزارة التخطيط عن ارتفاع نسبة البطالة بين العراقيين إلى (16,5٪) في عام 2021، فيما كانت (14٪) في عام 2020 حيث شهد العراق حينها إغلاقًا تجارياً بسبب جائحة كورونا، وارتفعت نسبة البطالة للفئة العمرية من (15-40 عاماً) إلى (23٪)، في حين بلغت نسب البطالة بين جميع النساء (30٪) للعام 2021. اما في عام 2022 فقد ازدادت نسبة البطالة بما يتجاوز (16٪) وهي النسبة المسجلة لحد الآن للعام الحالي2023 مع الزيادة الكبيرة في تعداد السكان الكلي.

في حين اتسمت السياسات العامة المتخذة في السنوات السابقة باتجاه هذا الموضوع

بأنها مشجعة بطريقة أو بأخرى للعمالة الأجنبية، فقد وردت وثيقة رسمية صادرة من الامانة العامة لمجلس الوزراء، في آذار(مارس) 2022، تتضمن توجيهاً صريحاً لوزير العمل والشؤون الاجتماعية السابق عادل الركابي بفتح أبواب العراق أمام العمالة الأجنبية، ومفاتحة الدول المصدرة للعمالة حول إمكانية استقدام عمّال منها، وإبرام مذكرات تفاهم رسمية معها، وتضمنت الوثيقة أيضاً قراراً بإعفاء العمالة الأجنبية من دفع مبالغ رسوم العمل التي كان معمولاً بها[]. من هنا عُدّت هذه الوثيقة من قبل مراقبين بمثابة تعطيل لكفاءات العراق، ودمج العمالة الأجنبية في الشركات والمعامل العراقية في حين ان نسبة الفقر في البلد تعدت نسبة دول العالم من خلال العوز، والمعاناة، وانتشار الظواهر السلبية. من جانب ثان بيّن مستشار رئيس الوزراء مظهر محمد صالح حول الاثار الاقتصادية من أن الأرقام الرسمية التي اطلع عليها عن طريق رصد التحويلات المالية للعاملين الأجانب تبلغ أكثر من 350 مليون دولار شهرياً، ما يشكّل عبئاً كبيراً على النظام المالي[].

من الضروري أن ترتكز المعالجة الحقيقية لمشكلة العمالة الوافدة، على مبادئ حماية العامل العراقي، وإعطائه الأولوية في التشغيل. من خلال رفع الرسوم المفروضة على أصحاب العمل الراغبين بتشغيل الأجانب، لرفع كلفة العامل الأجنبي. وعدم التوسع في منح إجازات العمل للأجانب. وتفعيل دور لجان التفتيش التابعة لوزارتي العمل والداخلية لتفتيش أماكن العمل، والتحقق من سلامة التأشيرات، وإجازات العمل والإقامة، وإجراء التفتيش الأمني للمناطق التي يتواجد فيها العمال الأجانب خشية تحولها إلى بؤر للجريمة والإضرار بأمن المجتمع. وأهمية تسجيل العمالة الأجنبية رسمياً، وتكييف وضعها القانوني لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية[]. والإسراع بإصدار تعليمات تشغيل الأجانب. وان تتضمن تلك التعليمات عقوبات مشددة على المخالفين لأحكامها.

فيما تختلف معالجات الهجرة على أسس عرقية ودينية عن معالجات العمالة غير الشرعية، فعلى المستوى العرقي التي تشكل انتهاكاً للسيادة ولاسيما اذا ما اقترنت بمطالب امامية تبتغي إيجاد دولة منفصلة، توسلاً بأدوات العنف المسلح فهذا النوع من الهجرة يسبب مشاكل على مستوى سيادة الدولة وتعرض مدنها لمخاطر الاجتياح، مثلما حدث في مدينة الموصل من قبل قوى عسكرية تابعة للجيش التركي، تحت ذريعة ردع الجماعات المسلحة التي تطلق عليها بالإرهابية، أو قد تستهدف أراضي الدولة وسكانها المدنيين، وهذا ما حدث مرات عديدة في مدن إقليم كردستان وذهب ضحيته مواطنين عراقيين مدنيين. وهنا يتوجب على السلطات المعنية في العراق برفع وتيرة التنسيق مع الأطراف المعنية أو عقد اتفاقيات جديدة تمنع هذه الصور من الهجرة وتداعياتها الحالية والمستقبلية على المستوى البشري والأمني والقومي.

اما الهجرة غير الشرعية لأسباب دينية فهي لا تقل خطورة عن الصور الأخرى من الهجرة، فهي وانْ كانت مشروعة من حيث الممارسات الدينية والعبادية؛ لكن الخطر في استغلالها لأسباب أخرى يشكل تهديداً مستقبلياً للأمن البشري والوطني، ولاسيما مع مخاطرها على مستويات الامن الاقتصادي والبشري، إذ تحمل في صبغتها طبيعة المافيات

والعصابات التي تتاجر بالاقتصاد، والتهريب، والمخدرات، والبشر وما إلى ذلك. من هنا يحتاج هذا النوع من الهجرة إلى معالجات حقيقية نابعة من أهمية احترام قوانين الدولة العليا والعمل على مجموعة إجراءات، أبرزها إعادة النظر مع الدول التي يمنحها العراق تأشيرة مجانية، ووضع الحدود ومنافذها البرية والجوية والبحرية تحت مراقبة مشددة، والاستفادة من تجارب بعض الدول مثل المملكة السعودية العربية التي تتعامل مع موضوع السياحة الدينية بانسيابية، تضمن احترام كامل سيادتها وانتعاش اقتصادها الوطني، وتوفير فرص عمل كبيرة لمواطنيها، فضلاً عن العمالة الأجنبية الشرعية العاملة في البلد.

الخاتمة

نخلص في خاتمة هذه الورقة البحثية حول تشخيص واستقصاء الهجرة غير الشرعية في العراق، وما تثيره من إشكاليات ومخاطر بأصنافها المختلفة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات، وعلى النحو الآتي:

1. ان الهجرة غير الشرعية تعد إحدى أبرز الظواهر الاجتماعية التي أخذت بالتصاعد في العقود الأخيرة، لأسباب مختلفة ابرزها العوامل السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والدينية، مع ضرورة التمايز ما بين الدوافع الإنسانية التي تستوجب التعاطي معها بإيجابية واحترام، والاخذ بأبعادها كونها حاجة إنسانية وقانونية عن غيرها من الدوافع التي تثير تداعيات خطيرة على الدولة، والمجتمع، والاقتصاد.

2. بقدر ما يشهد العراق من هجرة خارجية تقدر بالآلاف صوب دول الغرب لدوافع مختلفة، فإنه يشهد هجرة ارتدادية تتمثل بأصنافها المتمثلة بهجرة العمالة الأجنبية، وهو الصنف الأبرز إلى جانب أصناف اخرى مثل الهجرة العرقية، والدينية.

3. طبقاً لآخر الإحصائيات الرسمية فإن اعداد الداخلين إلى العراق بصورة غير شرعية قد تجاوز المليون، يدخلون إلى العراق من منافذ مختلفة وتحت عناوين متباينة يسهم في ذلك شركات ذات نهج مافيوي، وجهات متنفذة اخرى، تستغل نقاط ضعف محددة في هذا الملف.

4. تثير الهجرة غير الشرعية داخل العراق بهذا الحجم إشكاليات اقتصادية في ظل ارتفاع البطالة بين أوساط الشباب والخريجين، وعدم قدرة الحكومة على تنظيم القطاع الخاص، فضلاً عن انتشار البطالة المقنعة في القطاع العام. إلى جانب إشكاليات سياسية، وسيادية خصوصاً إذا أصبح هذا النوع من الهجرة ذا اهداف قومية وعرقية أو حتى دولية مخابراتية واهداف تخريبية.

5. تترك الهجرة غير الشرعية تداعيات كثيرة، ومن ذلك على سبيل المثال المتاجرة بالمخدرات، والدعارة، والأعضاء البشرية وما إلى ذلك، بحسب ما أفاد لنا مسؤولون في الأجهزة المختصة.

6. إلى جانب ذلك فهناك مسائل قانونية، منها مثلاً إن قانون اقامة الأجانب رقم (76)

لسنة 2017 في المادة (6) جعل الاقامة في العراق مشروعة ولمدة عشرة سنوات متتالية سابقة على تقديم الطلب، بعدها من حق أي شخص أن يتقدم للحصول على الجنسية العراقية، مع موافقة تحريرية من وزير الداخلية، وهنا قد تشكل الاقامات مستقبلاً عاملاً في تغيير تركيبة المجتمع العراقي.

7. يؤدي البُعد القومي المحيط بالعراق دوراً في تفاقم الهجرة غير الشرعية، حيث يلجأ اغلب الكرد في الدول المجاورة إلى العراق في ممارسة العمل السياسي والأمني من العراق باتجاه بلدانهم الاصلية بالمعنى السياسي، إضافةً إلى البعد القومي في التعاطي مع القضية القومية الكردية التي تبتغي إيجاد دولة كردية كبرى تنطلق من إقليم كردستان العراق.

8. كما ان قضايا الهجرة تخضع لقوانين دولية ترعاها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، فأنها تؤدي أدواراً تسهم في تزايد بقاء الوافدين بطريقة غير شرعية في العراق لاسيما مع الاشتراطات التي توجبها المنظمة على الحكومة الاتحادية، وحكومة إقليم كردستان، فضلاً عن الحماية الدولية التي توفرها المنظمة تجاه المخيمات، مما يجعلها خارج سيطرة السلطات الرسمية بصورة أو بأخرى.

9. هناك جهات أصبحت توظف قضية المهاجرين لاسيما من الدول المجاورة اما لأسباب سياسية أو لأسباب نفعية وربحية، وبالخصوص الاعتياش على رغبة المهاجرين في الحصول على الضمانات القانونية في الهجرة إلى دول اخرى. مثلما هناك في قبال ذلك مواقف وطنية من المرجعيات الدينية والسياسية رافضة لأي شكل من اشكال الخروج على القانون، بغض النظر عن المسميات، وهذا واضح في مواقف مرجعية النجف الاشرف العليا.

10. تحتاج ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى معالجات حقيقية على كل المستويات تستهدف كل صنف من أصناف الهجرة، لتحقيق أكثر من هدف في وقتٍ واحد، ومن ذلك تنظيم قطاع القوى العاملة، وتوفير فرص العمل وتنشيط القطاع الخاص، وتشجيع الشباب على العودة إلى البلد بدلاً عن التفكير في الهجرة الخارجية وما تثيره من مخاطر شخصية واجتماعية واقتصادية.

11. ان مشكلة الهجرة غير الشرعية في العراق ذات ابعاد عديدة أبرزها مشكلة التشريعات من جانب، والأجهزة الأمنية وحدود الصلاحيات من جانب ثان، وغياب الثقافة السياسية والمجتمعية حول هذا المسألة، فضلاً عن التسهيلات خارج نطاق القانون مثل ما يسمى بالفيزا الاضطرارية التي تجعل الشخص القاصد للبلد بعيد عن المراقبة مع عدم توافر الحجز الفندقي، وما إلى ذلك من جانبٍ ثالث.

12. هناك مسائل فنية تعيق وضع معالجات لموضوع المهاجرين غير الشرعيين منها

التدخلات تحت عناوين مختلفة (السياسية والدينية) وحتى عصابات الجريمة المنظمة، كما ان هناك ضغطاً يوجهه المسؤولون في أماكن الاحتجاز أو السجون، لعدم قدرة سجون التسفيرات على استيعاب الاعداد الكبيرة للذين يُلقى القبض عليهم من قبل الأجهزة الأمنية المختصة، إضافة إلى مشاكل أخرى مثل غياب التنسيق والتكامل فيما بين الأجهزة الأمنية إضافة إلى غياب الدعم الرسمي والشعبي، كل هذه المشاكل تجعل من الذين يقصدون البلد بطريقة غير شرعية لخلق مشاكل فرصة مشجعة للاستمرار.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

الهوامش

1. اللواء خالد المحنا، المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية، www.Inaiq.com
2. نجم العقابي، المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، www.alaraby.co.uk
3. احمد الاسدي، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وكالة الانباء العراقية، www.ina.iq
4. العمالة الأجنبية في العراق.. أرقام ترتفع وسط بطالة محلية، www.alhurra.com/iraq/
5. احمد الاسدي، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، مصدر سابق.
6. قانون اقامة الأجانب رقم(76) لسنة2017.
7. نجم العقابي، المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مصدر سابق، www.alaraby.co.uk
8. موقع وزارة الداخلية في العراق، www.moi.gov.iq
9. www.mawazin.net
10. حسين عرب، نائب رئيس للجنة العمل والشؤون الاجتماعية في البرلمان العراقي، جريدة الصباح الرسمية، www.alsabaah.iq
11. فراس الياس، ملفٌ واحد، وحِساباتٌ كثيرة: إيران ومُعضلة المعارضة الكردية-الإيرانية في إقليم كردستان العراق، مركز الامارات للسياسات، www.epc.ae/ar/details
12. موقع منظمة الأمم المتحدة الرسمي، مصدر سابق، www.ohchr.org
13. وثيقة صادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الدائرة القانونية 13/ اذار(مارس)، 2022.
14. احمد عيد، فوضى العمالة الأجنبية في العراق: خسائر بمليارات الدولارات، www.alaraby.co.uk
15. المصدر السابق نفسه.

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent

alrafidaincenter.com
alrafidaincent
ص . ب . 252

info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغـداد - الجادريــة - قرب تقاطـع ساحة الحريــة